

كلمة البروفسورة انيتا شافان ، عضوة البرلمان الإتحادي الألماني،
وزيرة التعليم والبحث العلمي في ألمانيا

بمناسبة

الملتقى العربي الالمانى الاول للتعليم والتدريب المهني

بتاريخ 7 مايو 2009

في برلين

إن انعقاد هذا الملتقى التعليمي الألماني - العربي للمرة الأولى لهو دليل على تنامي التعاون البناء القائم على الثقة بين ألمانيا والدول العربية. وبهذا الملتقى نبني منصة جديدة للتبادل والإلتقاء والتعاون بين بلادنا.

إن المبادرة التي تقدمت بها مؤسسة iMOVE والغرفة تفتح المجال أمام الخبراء الألمان والعرب في مجال التعليم والتدريب للإلتقاء معا وللتحاور. وشكل المؤتمر المشترك „Building a German-Arab Partnership in Skills Development“ الذي انعقد في عمان في ديسمبر من العام الماضي بداية لهذه الشراكة الإستراتيجية الجديدة. وعرض المشاركون الألمان العاملون في مجال التدريب المهني ومواصلة التأهيل التقني برامجهم على المهتمين في البلدان العربية.

إن هذا الملتقى هو مجرد خطوة أخرى لتقديم المعلومات اللازمة للمعاهد والمؤسسات العلمية العاملة في قطاع التعليم الأكاديمي والتدريب المهني ومواصلة التأهيل فيما يتعلق بفرص التعاون في البلدان العربية. وبهذا يتم توفير فرص للإلتصال بأولئك الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية في بلادهم عن التعليم والتدريب المهني.

وفي المسابق كانت القضايا الأمنية والإقتصادية تحظى بالأولوية في الحوار الألماني - العربي. والآن بدأت القضايا التعليمية والعلمية تحتل مرتبة متقدمة في هذا الحوار. وهي من الأعمدة الهامة للعلاقات الثنائية. وهي المفتاح الرئيسي للرفاه والنمو. وتتجلى حادثة أية دولة في نوعية نظام التعليم فيها. وتظهر هذه الحادثة في توفر فرص التعليم الناجح للجميع. وأصبح الإسم الجديد للتطور هو السلام. وتبين هذه الجملة الهدف الأساسي للتعليم.

ومن المجالات التي تقرر مصير قدرة بلادنا على مواجهة تحديات المستقبل هي التحديث والقدرة التنافسية لأنظمة التعليم والعلوم، ودور التدريب المهني في إيجاد أماكن عمل، وتوفير الخبراء الفنيين.

ومن شأن الحوار العالمي حول التعليم والعلوم أن يشمل أيضا جوانب ثقافية وتبادل الخبرات التاريخية والقيم والتطورات المجتمعية في بلادنا. ومن شأن هذا التبادل واللقاءات الشخصية أن تعمق التفاهم وتخلق الثقة. إن التعليم هو إجراء لبناء الثقة. وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة. ودعونا نعمل معا على إقامة علاقات مستقرة يعول عليها، وعلى إنشاء شبكة من خبراء التعليم في بلادنا.

إن الخبرات التاريخية بين ألمانيا والعالم العربي متنوعة، وتتسم بتبادل مكثف. وهناك تقليد عريق للروابط الوثيقة بين الحضارتين. وهذا ما يعكسه مثلا الأدب الأوروبي في القرون الوسطى. وهكذا يلقي أبو البطل في ملحمة Parzival للأديب Wolfram von Eschenbach ، أحد أشهر الكتاب الألمان في القرون الوسطى، حنقه بصفته مستأجرا مخلصا للخليفة في بغداد. كما أن روايته Willihalm تدور حول قصة حب بين فارس مسيحي وأميرة مسلمة. وكذلك رواية "ناتان الحكيم" للفيلسوف Lessing تدور بالدرجة الأولى حول النقاء الثقافي والأديان على أساس الاحترام والتسامح المتبادل.

وهناك كثير من الحوافز التي ساهمت في تطور العلوم في أوروبا جاءت من المنطقة العربية. وأذكر هنا على سبيل المثال، وليس الحصر، النظريات الرياضية والعلوم الطبية العميقة. كما شمل التبادل بين الشرق والغرب العلاقات التجارية أيضا. ولم يكن هذا التبادل ذا اتجاه واحد فقط. فهناك لوائح ميراث لشخصيات عربية ثرية تحتوي على أشياء ومنتجات مستوردة من الغرب مثل الأثاث الأوروبي والساعات

والمجوهرات. وهناك أنواع البخور من سلطنة عمان، والبن اليمني Mokka، والديباج والديمقس من المعامل الدمشقية التي لقيت رواجاً كبيراً في الغرب.

إن الأوروبيين مدانون بأشياء كثيرة للعالم العربي - الإسلامي الذي قدم إسهاماً حضارياً في غاية الأهمية للتطور الثقافي والعلمي في أوروبا. وبوسع المجتمع العلمي العربي المعاصر أن ينهل من تقاليد عريقة هامة وجذور تاريخية. ويعتمد مستقبل التطور العلمي في البلدان العربية على مدى نجاحها في دعم قدرات ومواهب الأجيال القادمة، وإشراكها في صوغ التطورات المجتمعية.

يشعر الناس اليوم في كل مكان في العالم بآثار الأزمة المالية العالمية التي تركت أثراً سريعاً على الأوضاع الاقتصادية في كل بلد في العالم. وتواجه بلدان كثيرة خطر التلكؤ في مكافحة الفقر والجوع، وفي تحقيق أهداف الألفية الثالثة.

أما البنوك الإسلامية فلم تتأثر بالقدر نفسه بسبب سياستها التجارية. ومع ذلك تتأثر البلدان العربية بسبب تراجع أسعار النفط، وتدني أنشطة السوق العقارية في العالم العربي.

يتعرض النظام المالي العالمي في الوقت الحاضر لاضطرابات قوية لأن الإستدامة الاقتصادية لم تحظ بالأولوية القصوى لدى المسؤولين عن التجارة العالمية. ولم يكن الإقتصاد المستديم هو الهدف الرئيسي، بل تحقيق أكبر قدر من الأرباح في أقصر فترة زمنية. ونحن جميعاً نعيش اليوم نتيجة التركيز على الحرية دون تحمل المسؤولية. ولن يكتب للحرية البقاء كقيمة إجتماعية جديرة بالتصديق، إلا إذا قارناها بقدرتنا على تقاسم الفرص. ومن أجل هذا لا بد من تغيير نظرنا إلى العالم مثلما قال رائد الفضاء سلطان بن سلمان آل سعود من المملكة العربية السعودية بعد رحلة

الفضاء التي قام بها عام 1984 : "في اليوم الأول كان كل رائد يشير إلى بلده. وفي اليوم الثالث أو الرابع كان كل رائد يشير إلى قارته. واعتبارا من اليوم الخامس لم نعد نهتم بالقارات، بل بدأنا ننظر فقط إلى الأرض ككوكب واحد فقط."

وعلىنا أن نتعلم ألا نركز تجارتنا على أهداف قصيرة الأجل. ويتعين ألا تكون الأرباح السريعة هي هدفنا، بل الرفاه المستديم، وتوفير الموارد الطبيعية لأجل طويلة، وتمكين كثير من البشر من المشاركة في الرخاء الإجتماعي.

إن الحفاظ على القيم وتحقيق الرفاه بحاجة إلى قاعدة واقعية ومتمينة تعتمد على التعليم والبحث العلمي والتحديث. إن ردنا على الأزمة العالمية هو التعليم. وعلىنا الآن أن نستثمر في التعليم والبحث العلمي والعلوم لضمان الفرص المستقبلية للأجيال القادمة. إن التعليم هو المفتاح الرئيسي للرفاه الشخصي والتطور المجتمعي. وليس هناك ما هو أكثر استدامة من التعليم والتدريب المهني للشبيبة.

إن العلاقات الألمانية - العربية تتطوي على طاقات هائلة. وعلىنا أن نقدم الدعم المطلوب للمعاهد الألمانية في مجال التدريب المهني ومواصلة التأهيل، ولشركائها في الشرق الأدنى والأوسط. وفي هذا السياق نحن بحاجة إلى شراكة استراتيجية مع iMove والغرفة.

أسسنا iMove عام 2001 لتكون منصة للتعاون الدولي في مجال التدريب المهني ومواصلة التأهيل. وأصبحت اليوم مفتاح أبواب هاما وجسرا لتطبيق نظام التعليم الألماني على صعيد عالمي. ونحن ندعم المعاهد الألمانية في جهودها الرامية إلى تقديم خبراتها للبلدان الشريكة. ولدى ألمانيا خبرات ومعارف واسعة في قطاع التدريب المهني ومواصلة التأهيل. ونحن نريد أن نضع هذه الخبرات تحت تصرف

شركائنا العرب. وهذا ما نقوم به بنجاح منذ سنوات مثلا مع مصر وتونس حيث نقدم خبراتنا في إطار تعاون مشترك بشأن إقامة نظام للتدريب المهني وفق متطلبات سوق العمل المحلية في هذين البلدين العربيين. وفي إطار هذا الحوار المشترك فإنه في غاية الأهمية بالنسبة إلى ألمانيا التي لها مصلحة عليا أيضا، أن تتعلم من الخبرات العربية أيضا، لا سيما أن الحوار يعتمد على التبادلية.

ومن شأن الزيارات التي تقوم بها وفود إلى البلدان العربية، مثل الزيارات التي تمت قبل بضعة اسابيع إلى العربية السعودية وسلطنة عمان بمشاركة وكيل الوزارة Storm ، أن تنشط الإتصالات المباشرة والتبادل، وبناء شبكات مشتركة. وسنواصل العمل في هذا الإتجاه أيضا بما فيه مصلحة الطرفين لأن هذا يعود بالفائدة على جميع الأطراف. ونحن نعمل معا على إقامة نظام تعليمي تنافسي وعادل وقادر على مواجهة تحديات المستقبل.

نلاحظ منذ بضع سنوات في كثير من البلدان العربية إهتماما متزايدا بتوسيع فرص التعليم. وإن كل من يستثمر في مجال التدريب المهني ومواصلة التأهيل، يعمل من أجل المستقبل. ويجب أن يلبي التدريب المهني إحتياجات الأسواق المحلية لأن الكوادر الفنية المؤهلة هي الطاقات التنموية لكل بلد.

إن حوالي 30% من سكان منطقة MENA (منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط) هم بين سن 12 و 25 سنة. وفي بعض البلدان تصل هذه النسبة إلى 50%، أي ما يعادل تقريبا 70 مليون نسمة. وعليهم جميعا أن يشقوا طريقهم إلى الحياة العملية. وهنا يكون تعليمهم وتدريبهم هو المفتاح الرئيسي لرخائهم الشخصي، ورخاء البلد وقدرته على التطور.

يعتمد نظام التعليم القادر على مواجهة تحديات المستقبل على ما يلي: تعزيز التعليم في مرحلة الطفولة، ودعم المواهب والقدرات بصرف النظر عن الأصل الاجتماعي، وشفافية النظام كتعبير عن عدالة التعليم، وتوفير فرص التعليم للبنات والأولاد.

إن التعليم عملية متكاملة تشمل نقل المعرفة والقدرات والتربية على تحقيق السلام ونبذ العنف، والقدرة على التوصل إلى حلول وسطية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. ولهذا تتميز قوة نظام التدريب المهني في ألمانيا بشكل خاص بالقدرة على الجمع بين التدريب المهني والتعليم بشكل عام في آن واحد. ومن شأن التعليم أيضا أن يضمن الاستقرار الاجتماعي. ومن شأن توفر نظام تدريب مهني عالي المستوى أن ينشط التطور الاقتصادي.

ونلاحظ في الوقت الحاضر تغيرات سريعة في مجال العمالة والعمل في كافة المجالات الاقتصادية. ولهذا فإن التدريب المهني ومواصلة التأهيل لكوادرنا الفنية هو في غاية الأهمية بالنسبة إلى إحلال الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا. ولهذا كان اختيار الموضوع الرئيسي لملتقى التعليم الأول موفقا. وهنا يمكن القول إن النظام المزدوج هو أفضل وسيلة لمكافحة البطالة لدى الشبيبة.

إن التأهيل الذي يراعي المعطيات الواقعية يحظى بأهمية استراتيجية. ولدى التدريب المهني في ألمانيا تاريخ عريق يعود إلى القرن الثاني عشر. ومن خلال التحديث والتكيف المتواصل حسب احتياجات القطاعات الاقتصادية، استطعنا أن نقيم أكثر الأنظمة فعالية في العالم. ويقرر ثلثا خريجي المدارس في ألمانيا التوجه نحو التدريب المهني وفق النظام المزدوج الذي يؤهل الكثيرين منهم لمواصلة دراستهم الجامعية. ويتميز نظام التدريب المهني في ألمانيا بمراعاة متطلبات سوق العمل، وبالاستعداد الكبير لدى الشركات للتدريب. وبهذا تعرب هذه الشركات عن إدراك القطاع

الإقتصادي في ألمانيا للمسؤولية العالية التي يتحملها تجاه المجتمع. "إن الملكية تلزم أصحابها. واستعمالها ينبغي في الوقت نفسه أن يحقق الرفاه للجميع." هكذا تنص المادة 14 من القانون الأساسي الألماني الذي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لصدوره. إن هذا الإلتزام بالمصلحة العامة هو إحدى دعائم نظام السوق الإجتماعي.

إن النظام المزدوج هو الأساس لضمان مستوى عال من التأهيل لدى كوادرنال الفنية، وللنجاح الباهر للإقتصاد الألماني. ويتسم هذا النظام بالمرونة التي تمكنه من التكيف مع التغيرات السريعة في مجال الإنتاج والخدمات.

وبالنسبة إلى استمرارية العمليات الإصلاحية بالذات في نظام التدريب المهني فإنه من الأهمية بمكان أن نستعين بخبراتنا المستمدة من بحوث التدريب المهني والتحقق السريع من توفر الكفاءات.

ويعني التعاون العالمي في مجال التعليم أيضا أن نتعلم من بعضنا البعض بهدف تعزيز مصادرنال الذاتية، وتشجيع الروح الإبتكارية في بلادنا. إننا بحاجة إلى جو من التعطش للمعرفة والتحمس للبحث العلمي والفضول والإستعداد للتعلم مدى الحياة. والعقول الذكية بحاجة إلى محيط تتطور فيه الأفكار الخلاقة والجديدة.

دعونا نوجه أنظارنا نحو كوكب واحد متكامل، وأن ننتهز الفرص معا التي تفتح التعاون بيننا. ويسرنال أنكم جنتم إلى ألمانيا، وأرحب بكم قلبيا، وأتمنى لكم مباحثات شيقة، وتبادلا مكثفا للأراء والخبرات.

وشكرا!